لقاء الخبراء

الموسم العلمى 2018/2017

ملخص تفصيلي للحلقة الأولى

"سياسة سعر الصرف وتأثيرها على الصادرات المصرية"

فى إطار النشاط العلمى لمعهد التخطيط القومى، تم عقد الحلقة الأولى من " **لقاء الخبراء** " للموسم العلمى 2018/2017، وذلك يوم الثلاثاء 10 أكتوبر 2017، حول قضية " **سياسة سعر الصرف وتأثيرها على الصادرات المصرية**"، بحضور عدد من الخبراء المتخصصين فى هذا المجال من خارج المعهد (**أ.د. فخرى الفقى** المستشار بصندوق النقد الدولي سابقاً وأستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، **د. مغاورى شلبى** رئيس المجموعة الاقتصادية بوزارة التجارة والصناعة، **أ. أحمد شيحة** – رئيس الشعبة العامة للمستوردين بالقاهرة "سابقاً" ، **أ. أحمد نبيل أحمد مصطفى** – ممثل عن هيئة تنمية الصادرات)، **بالإضافة إلى عدد من أساتذة مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد.**

وقد جرى حوار عميق بين الحاضرين على أساس الورقة الخلفية المقدمة من أحد أساتذة مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد، والتى أثارت العديد من التساؤلات لعل أهمها: هل تأثرت حصيلة الصادرات المصرية بقرار التعويم – تحرير سعر صرف الجنيه – منذ نوفمبر 2016 حتى الوقت الراهن؟، وماهو تأثير التعويم والضغوط التضخمية المستمرة التى أعقبت التعويم على تنافسية الصادرات المصرية ؟، وما هو تأثير التعويم على الطاقة الإنتاجية، وهل اختلف التأثير باختلاف نسبة المكون الأجنبى وكثافة استخدام الطاقة؟، وما هو تأثير عدم توافر البنية التحتية الأساسية والبطء فى إصدار رخص التشغيل وتوقف حوالى 4000 مصنع عن الإنتاج على الصادرات المصرية ؟.

أهم النتائج التى توصل إليها اللقاء:

- اتفق الخبراء على صحة اتخاذ قرار تحرير سعر الصرف الصادر فى نوفمبر 2016، رغم أنه قد جاء متأخراً، وأن إبداء النية مسبقاً لخفض قيمة الجنيه أدى إلى تحركات المضاربين على العملة، حيث قفز سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري قفزات كبيرة وغير متوقعة وفى وقت قصير جداً، مما قد يثير التساؤل عن علاقة سعر الصرف الحالى بسعره التوازنى.

- ترتب على تحرير سعر الصرف تفاقم معدلات التضخم، وذلك باعتراف بعثة صندوق النقد الدولى فى زيارتها الأخيرة لمصر فى 13 يوليو الماضى، مما أدى إلى رفع أسعار الفائدة لمعدلات مرتفعة، ومن ثم ارتفاع أعباء خدمة الدين العام.

- أنه من المبكر تقييم تأثير قرار تحرير سعر الصرف على الصادرات المصرية بشكل دقيق فى الوقت الراهن، نظراً لأن هذا السعر ما زال يتأرجح ولم يستقر بعد.

- ارتفعت الصادرات السلعية بنسبة 9,6% خلال الفترة (يناير – أغسطس) 2017 مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق 2016، وكانت أهم القطاعات التى زادت صادراتها (الكيماويات والملابس الجاهزة بنسبة 36,5%، يليها الملابس الجاهزة بنسبة 8,4%، يليها مواد البناء بنسبة 7,5%). أما الواردات السلعية فقد شهدت تراجعاً خلال الفترة (يناير – يوليو)2017 بنسبة 23% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وكانت أهم القطاعات التى انخفضت وارداتها هى (الملابس الجاهزة بنسبة 57%، والكتب والمصنفات الفنية بنسبة 53,8%، والمنتجات الجلدية بنسبة 43,8%، والسلع الهندسية والالكترونية بنسبة 30,2%). وترتب على ذلك تراجع قيمة العجز فى الميزان التجارى بحوالى 37% خلال الفترة (يناير– يوليو)2017 مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وأرجع أحد المشاركين ذلك إلى السياسات التى اتبعتها وزارة التجارة والصناعة مثل: سياسة ترشيد الواردات، وسياسات زيادة الاعتماد على المنتجات المحلية، وسياسات دعم وتعميق الصناعة المصرية، مما يعنى تأثر الصادرات بمتغيرات أخرى بخلاف سعر الصرف. ومن ثم سياسة سعر الصرف ضرورية لزيادة الصادرات، ولكنها ليست كافية.

- **أكد أحد المشاركين** أن نمو الصادرات قد جاء على حساب المستهلك نتيجة سحب بعض المنتجات من السوق المصرى وتوجيهها للتصدير. كما أن تراجع الواردات بنسبة 23% قد جاء لتقلص الاستهلاك العائلى بسبب ارتفاع معدل التضخم نتيجة ارتفاع تكلفة الواردات بعد قرار تحرير سعر الصرف، وانعكاس ذلك على معظم أسعار سلع الاستهلاك المحلى.

- أن تحرير سعر الصرف كان له تأثيره على التضخم، حيث تشير المشاهدات الفعلية إلى أن ما يطبق فى مصر هو سياسة تضخمية إلى حد كبير، تزيد من معدلات التضخم وتؤثر سلبياً على مستوى معيشة غالبية أفراد المجتمع.

- أن الاهتمام بسياسات سعر الصرف وبرامج مساندة الصادرات (من منظور التنافسية السعرية)، لا يلغى أهمية التنافسية غير السعرية للصادرات ومحدداتها المتمثلة فى البنية التحتية للصادرات، والتمويل وتكلفته، والتغطية بالاعتمادات المستندية، وخدمة ما بعد البيع،.....الخ.

- **أن الصادرات الصناعية بصفة عامة وصادرات الصناعة التحويلية بصفة خاصة تواجه العديد من المعوقات والمشاكل لعل أهمها:**

- المشاكل الضريبية: تشكل الضرائب أعباء كبيرة على المنتج الصناعى المصرى، والتى انعكست بدورها على قدرته على المنافسة عالمياً، من حيث سعر السلعة المصدرة.
- المشاكل الجمركية: إن تطبيق آليات السماح المؤقت والدروباك كان بهدف تخفيض تكلفة الاستيراد الموجه للتصدير، وسرعة استرداد الجمارك المدفوعة أو تفادى دفع جمارك على المدخلات، لرفع كفاءة العملية التصديرية، إلا أنه ما زالت هذه الآليات تعانى من مشكلات فى التطبيق، تجعلها لا تقوم بالدور المنوط بها مثل (طول وتعقد الإجراءات اللازمة للإفراج عن خطابات الضمان، وفرض رسوم جمركية على الواردات المكونة للمنتج التصديرى، وبصفة خاصة مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات المستوردة وضرورة تقديم خطاب ضمان،....الخ).
- المشكلات التسويقية: ضعف السياسات والمؤسسات التسويقية، وهو ما يؤدى بدوره إلى تلاشى الميزة النسبية للمنتج المصرى فى الأسواق العالمية.
- المشكلات التمويلية: تتمثل فى إحجام البنوك التجارية عن تمويل الصادرات، ولاسيما الصادرات غير التقليدية، نظراً لارتفاع درجة المخاطرة فيها. وعلى الرغم من إنشاء البنك المصرى لتنمية الصادرات إلا أن موارده التمويلية لم تمكنه من القيام بالدور المنوط به بالدرجة المطلوبة.
- مشكلات تأمين وائتمان الصادرات: يوجد العديد من المشاكل والعقبات الخاصة بنظام تأمين وائتمان الصادرات التى تقابل العديد من الشركات الصناعية مثل (عدم وجود التسهيلات الكافية للتأمين على الصادرات، وعدم توفير موارد مالية للتأمين على الصادرات سواء من خزانة الدولة أو من البنك المركزى أو من شركات التأمين). وعلى الرغم من أن كلاً من البنك المصرى لتنمية الصادرات والشركة المصرية لضمان الصادرات يقدمان خدمة الائتمان والتأمين على الصادرات، إلا أن مواردهما المالية لم تمكنهما من القيام بذلك الدور، مما أثر على نشاطهما نحو التوجه للتصدير.

- **أشار ممثل هيئة تنمية الصادرات إلى الأمور التالية:**

- أن استراتيجية عمل هيئة تنمية الصادرات خلال الفترة المقبلة ترتكز على عدد من المحاور الأساسية لتنفيذ سياسات تنمية الصادرات من خلال تبسيط الإجراءات التصديرية، ووضع برامج تمويلية متعددة،

وتفعيل التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية. كما تتضمن تفعيل منظومة الترويج للصادرات المصرية من خلال تدشين بوابة للمعلومات، وتفعيل آليات الترويج الإلكتروني للصادرات، وتوفير المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تسهيل النفاذ للأسواق والاهتمام بالمعارض الخارجية والبعثات التجارية.

- أن الهيئة تسعي لزيادة وتوسيع قاعدة المصدرين وعمل تنمية شاملة بكافة القطاعات التصديرية المختلفة، حيث تستهدف إضافة 200 مصدر جديد لقائمة المصدرين خلال عام، لأن عدد من يمتلكون سجلات تصديرية داخل السوق المصرية يبلغ 5000 مصدر، منهم 1500 فقط ذات نشاط تصديري مستمر، ويستحوذ 650 مصدر فقط علي 70% من إجمالي حجم الصادرات.
- أن قرار إنشاء الهيئة استهدف دمج كافة الكيانات المعنية بالتصدير تحت مظلة واحدة لزيادة الصادرات والتيسير على المصدرين.
- أن الهيئة تعتزم الانتهاء من إنشاء أول منصة لخدمة المصدرين بمدينة السادس من أكتوبر مطلع الشهر القادم(نوفمبر 2017). ومن المقرر أن تتضمن المنصة تقديم الخدمات الكاملة للمصدرين سواء المتعلقة ببرامج التدريب، أو أبرز الفرص التصديرية والأسواق المتاحة.
- جارى مراجعة كافة التشريعات واللوائح المرتبطة بعملية التصدير، وكذلك تطوير برامج دعم ومساندة الصادرات، فضلاً عن تقديم برامج رفع القدرات التصديرية خاصة برامج الدعم الفنى والتدريب والخدمات الاستشارية .
- أن الهيئة تجرى حالياً مراجعة كافة إجراءات التصدير، وذلك بهدف إزالة أى عقبات قد تواجه الشركات لممارسة نشاط التصدير، وبحث آليات تقليص الزمن اللازم لإصدار السجلات التصديرية .

أهم توصيات اللقاء:

- أن يكون هناك تقييم شامل لتحرير سعر الصرف بعد فترة زمنية مناسبة، وتصحيح للسعر الحالى للجنيه المصرى، للوصول لمستواه التوازنى من خلال مفاوضات مع صندوق النقد الدولي. وذلك لتلافى الآثار السلبية للسعر الحالى على ارتفاع تكلفة الواردات، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض مستوى معيشة غالبية أفراد المجتمع.
- التعامل مع الأزمة الحالية لسعر الصرف بشكل منظومى بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- دراسة المشاكل والمعوقات التى تعانى منها الصادرات الصناعية بصفة عامة، وصادرات الصناعات التحويلية بصفة خاصة، والعمل على حلها، والتي من أهمها: المشاكل الضريبية والجمركية، والمشاكل التسويقية، والمشاكل التمويلية، بالإضافة إلى مشاكل ائتمان وتأمين الصادرات.
- توفير الائتمان بأسعار فائدة تفاضلية للقطاعات الصناعية ذات الأهمية الاستراتيجية لزيادة قدرتها على التصدير والمنافسة فى الأسواق العالمية.
- لابد أن تعتني الدولة بشكل أكبر بالرقابة على الصادرات، وزيادة التوعية للمصدرين للالتزام بالمعايير البيئية والمواصفات العالمية للجودة.
- يجب الاهتمام بالسوق الأفريقي باعتباره فرصة سانحة للصادرات المصرية لكونه من أكبر الأسواق المستوردة، حيث بلغت قيمة وارداته نحو 513 مليار دولار فى عام 2016، ولم تستحوذ مصر إلا على 1% فقط من هذه القيمة.
- تحفيز الصناعات المنتجة لسلع بديلة للواردات، ووضع ترتيبات مناسبة لانتظام الجهاز الإنتاجى فى مجال الصناعة، من خلال ضمان توريد مستلزمات الإنتاج والآلات والمعدات، وزيادة المكون المحلى فى الصناعة.